والثانية تدعمها الاقلية في اللجنة (الهند ، ايران ، يوغوسلافيا) وتدعو الى دولة اتحادية مستقلة . وقد امتنعت اوستراليا، بناء على ايحاء من بريطانيا ، عن ابداء رأيها.

وفي ١٥ أيلول عقد الوزير مارشال في نيويورك أول اجتماع حول استراتيجيته . وقد حضر الاجتماع أعضاء وفد الولايات المتحدة للامم المتحدة المؤيدين للتقسيم . وكان هدف هذا الاجتماع معرفة مارشال رأي أعضاء الوفد حول الوقت الذي يجب ان تعلن فيه اميركا قرارها حول تقرير لجنة التحقيق الخاصة . وكان الوزير قد أحضر معه من واشنطن تصريحا كتبه مساعداه لوفت ولوي هندرسون لكي يلقيه أمام الجمعية العامة في ١٧ أيلول . وقد عارض الجنرال هيدرنغ والسيدة روزفلت ما جاء في التصريح . وقالت السيدة روزفلت ان على الولايات المتحدة أن تؤيد تقرير الاغلبية على اساس تأييد جهود الامم المتحدة ، سواء كانت صائبة او خاطئة ، جيدة أو سيئة (جدير بالذكر أن هذه الكلمات استعملها اللورد بلفور ليصف وعده) ، لان ذلك الموقف « سيقوي مكانة الامم المتحدة في أذهان الشعب الاميركي » . أما الاعتبار الذي كان يشغل فكر مارشال فكان مسألة تطبيق التقسيم . وكان يرى ان على الولايات المتحدة متابعة المسألة — اذا أيدت تقرير الاكثرية — ولو اضطرت الى وضع قوات في فلسطين .

وفي ١٧ أيلول أعلن الوزير مارشال أمام الجمعية العامة ان الولايات المتحدة تعطي « وزنا كبيرا ليس فقط للتوصيات التي حظيت باجماع أعضاء اللجنة الخاصة ، وانما للتوصيات التي حظيت بموافقة اكثرية أعضاء تلك اللجنة أيضا» وهكذا قام مارشال بتعديل التصريح الذي أعطاه اياه « الخبراء » في واشنطن ليتلاءم مع ما يريده أنصار التقسيم في نيويورك. وقد رفضت الوفود العربية تصريح الوزير ، بينما حاولت بريطانيا عبثا أن تعرف من الوفد الاميركي « المعنى الدقيق » لتصريح الوزير . لكن لوي هندرسون كان يعرف جيدا معنى تصريح مارشال . وقام في ٢٢ أيلول بارسال مذكرة « سرية جدا » اليه يعبر فيها عن آرائه وآراء أعضاء مكتب شؤون الشرق الاوسط وافريقيا . وقد قال في المذكرة « لن يكون في صالح المصالح الوطنية الاميركية ان تقوم الولايات المتحدة حاليا بتأييد اي خطة لتقسيم فلسطين أو انشاء دولة يهودية في فلسطين » . بعد ابداء هذا الرأي ، انتقلت المذكرة الى تقديم حجج تفصيلية ضد « تأييد الولايات المتحدة لخطة الاكثرية » . وقد أرفق هندرسون بالمذكرة رسالة يؤكد فيها انه «رغم الآراء الواردة في المذكرة فان موظفي مكتبي يعملون باخلاص لتطبيق القرار الذي اتخذته يوم الاثنين الماضي (١٥ أيلول) ، وما لم تبلغنا خلاف ذلك فاننا سنستمر في تنفيذ القرار بشكل يقلل قدر الامكان الضرر الذي سيلحق بعلاقاتنا ومصالحنا في الشرقين الادنى والاوسط » . ولم تتخط معارضة لوي هندرسون وموظفيه « المؤيدين للعرب » للتقسيم حدود مذكرات «سري جدا» و«سري». وبالرغم من أن رسميي وزارة الخارجية هؤلاء كانوا يعتبرون ان تلك السياسة ستلحق أضرارا بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة ، وبالرغم من أن واجبهم الاساسي هو خدمة بلدهم وليس خدمة سياسات ادارة رئيس معين ، فقد اكتفوا بتسجيل اعتراضاتهم ، وتابعوا تطوير وتنفيذ السياسة التي اعتبروها مضرة . ولم تحصل أية استقالات أو أي احتجاجات علنية . وفي المقابل ، أدى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الى ثلاث استقالات في وزارة الخارجية البريطانية : انتوني ناتينغ ، وايفان لورد ، وكان حينئذ ملحقا في سفارة بريطانيا في بكين على بعد آلاف الاميال من السويس وأصبح فيما بعد وزيرا في حكومة العمال ، وبيتر مانسفيلد الذي كان حينئذ دبلوماسيا يدرس اللغة العربية في لبنان ويعتبر الآن من كبار الخبراء البريطانيين في الشؤون العربية . أما الرسميون الاميركيون الذين عارضوا التقسيم فقد استعملوا المذكرة لارضاء ضمائرهم ثم تابعوا أعمالهم وكأن شيئا لم يحدث .